التخطيط الاستراتيجي لتفعيل المشاركة المجتمعية في المرحلة الابتدائية في ضوء معاييرها الوطنية

إعداد الباحث الدكتور

د/ ناصر عوض المحزوم

التخطيط الاستراتيجي لتفعيل المشاركة المجتمعية في المرحلة الابتدائية في ضوء معاييرها الوطنية:

. تعريف المشاركة المجتمعية:

من الصعب في كثير من الأحيان تحديد تعريف جامع ومانع لمفهوم معين في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك مفهوم المشاركة المجتمعية، إذ تنوعت تعريفات العلماء تنوعاً كبيراً في تحديد مدلولها، وفي هذا الصدد يعرفها

عبد الهادي الجوهري المشاركة المجتمعية أنها الدور الذي يلعبه الأفراد في العمليات الحكومية من حيث التمثيل، والاستشارات، والاشتراك في عمليات التنمية. وتوجد المشاركة كنوع من التطوع في كل دول العالم، إلا أنها أكثر تطوراً في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية [١]، ويعرفها **(عاطف غيث)** في قاموس علم الاجتماع بأنها مشاركة في الجماعات الاجتماعية ومشاركة في المنظمات التطوعية من جانب آخر وخاصة مما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية. وتتم المشاركة خارج مواقف العمل المهني للفرد، كما أنها الدور الذي يأخذه الفرد أو يعطيه الحق في لعب الأدوار المختلفة، وذلك من خلال نشاطه البنائي في وظيفة المجتمع .ويكون ذلك عادة وجها لوجه. وتوصف مشاركة الأعضاء بأنها فعالة إذا ارتبطت بدور فعال في وظيفة أفراد المجتمع أو موافقتهم على ذلك [٢]، وتُعرفها **(هدى بدران)** بأنها العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من الأهالي ليساهموا في مختلف العمليات، كلٍ تبعاً لنوع خبرته واهتمامه

---

[١] ـ عبد الهادي الجوهري: " المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية "، المجلة الاجتماعية القومية، ع (١)، م (١٥)، يناير ١٩٧٨م.

[٢] ـ محمد *عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع*، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٦.

[٣] ويعرفها **(محمد عويس)** بأنها إسهام أكبر قدر من الأهالي في تنفيذ المشروعات وتنظيمها. وهي تأخذ صوراً متعددة: مثل المشاركة بالخبرة، والجهد .... الخ [٤]، وترى (إيمان القفاص)، أن المشاركة المجتمعية هي الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والتقييم لعناصر العملية التعليمية .ويتحقق من هذه المشاركة استيفاء احتياجات المشاركين من ناحية، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى [٥]، ويرى **(الفاروق زكى يونس)** أن البعد التربوي في المشاركة له آفاق علاجية حيث يعالج السلبية والتواكل التي تعاني منها الكثير من المجتمعات، التي لا يمكن علاجها عن طريق تقديم خدمات أو مشروعات جاهزة وإنما عن طريق تنمية شعور المواطنين بمسئولياتهم تجاه مجتمعهم ومساهمتهم [٦].

فالمشاركة المجتمعية إذن صفة المواطن الذي يعرف حقوقه ومسؤوليته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ويشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع. وذلك من خلال نشاطه البنائي.

كما تُعبّر المشاركة المجتمعيّة عن الوسائل التي تهدف إلى تعزيزِ دور التعاون الاجتماعي بين سُكان الحي، أو المنطقة، أو المجتمع الواحد بهدفِ تحفيز المشاركة في العديدِ من المجالات التي توفر خدماتٍ للمجتمعِ المحلي، مما يساهمُ في تغييره تغييرًا

---

[٣] - هدى بدران: تنظيم المجتمع، مطبعة المليجي / الجبزة. ١٩٦٩
[٤] - محمد عويس: دليل تنظيم وإدارة مشروعات خدمة وتنمية المجتمع، القاهرة، الأمانة العامة للمنظمة الكشفية العربية، المختبر الكشفي التربوي، ١٩٩٦.
[٥] - إيمان القفاص: المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم، ورقة عمل، مؤتمر التعليم ضمير الوطن، جمعية المرأة والمجتمع، ديسمبر ٢٠٠٣القاهرة
[٦] - الفاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي دار عالم الكتب، ط١، ١٩٧٨، ص٢٣

إيجابيًا، وتطويره نحو الأفضل. وتعد المشاركة نوعًا من التطوع في كل دول العالم، إلا أنها أكثر تطورًا في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية، وهو تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة. (٧)

وعلى الحكومات والمجتمعات المعاصرة أن تولي أهمية كبرى لمشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور في مجالات الحياة المختلفة، ومنها المجال التربوي. والمدرسة كمنظومة اجتماعية ومؤسسة تربوية، لها من الفاعلية والأهمية ما يجعل الحكومات والمجتمعات المحلية تركن إليها كاستثمار بشري وتنمية وطنية مستقبلية واعدة، ولعل ذلك ما ذهب إليه ديفز Davies عندما أشار إلى أن " **العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والمؤسسات والهيئات المجتمعية على اختلاف أشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة، وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية.**"(٨)، وهذا بدوره ينعكس على إصلاح التعليم وجودته، حيث إن هناك العديد من التجارب التي أثبتت نجاح المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع ومؤسساته من أسر، ومجالس آباء، ومعلمين وأفراد، وقيادات مجتمع، للمساهمة والمشاركة في المهام والتخطيط المدرسي.

ومن الممكن أن تقوم المناطق التعليمة بتنفيذ العديد من المشاريع والتجارب التربوية التي تهدف إلى شراكة المجتمع في إدارة المؤسسات التعليمية ومنها على سبيل المثال:

---

٧ ـ محمد عويس: دليل تنظيم وإدارة مشروعات خدمة وتنمية المجتمع، القاهرة، الأمانة العامة للمنظمة الكشفية العربية، المختبر الكشفي التربوي، ١٩٩٦.

٨ ـ دون ديفيز: التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠٠٠. ص٦٤.

مشروع الهاتف التعليمي، مشروع القراءة للجميع، مشروع أيام التكافل الاجتماعي، مشروع يا أبي اهتم بي، مشروع طالب المهنة، مشروع ولاية بلا أمية، ومشروع الزيارات المسائية للمنازل.

ثم من خلال العلاقة المتداخلة بين التعليم والمجتمع يتم دعوة المسؤولين عن رسم الإطارات والسياسات العليا؛ لتوجيه الرأي العام لدعم التعليم والربط بين المؤسسات الحكومية والأهلية؛ لتفتح الطريق أمام المسؤولين والقائمين على العملية التعليمية لتنفيذ تلك الخطط والمشاريع. [٩] . وهنا يأتي دور المشاركة المجتمعية في التعليم حيث يساهم المجتمع بكل مؤسساته وأفراده وجماعاته في تطويره، ولعل هذا ما كانت عليه المشاركة المجتمعية في مجال التعليم في الماضي، حيث كنا نجد أن التعليم في الماضي كان معتمدًا بشكل كبير على تبرعات أفراد ومؤسسات المجتمع الأهلية في بناء وتوفير احتياجات المدارس. [١٠]

وترى التربية المشاركة المجتمعية أداة لبناء مواطن قادر على تحقيق التنمية في ظل التغيرات الذي يشهدها العالم اليوم، حيث أصبحت من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أبعاد الإصلاح والتطوير الشامل للمجتمع، كما تُعد من الأهداف التي تكفل المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، وهي من ناحية أخرى وسيلة لبناء مواطنين مساهمين ايجابيين في تنمية وطنهم والحفاظ على العيش المشترك، فضلاً عن أنها تسهم في تشكيل شخصية المواطن الفعال، وبالتالي سيكون لديه شعورًا داخليًا بشرف الانتماء للوطن بل ينظر

---

[٩] ـ حسن حسين البيلاوي: معايير جودة العمليات التعليمية وسُبل التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، مطبعة الوزارة، ٢٠٠٣م.

[١٠] ـ عايدة أبو عريب: "المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في الدول النامية "، ورقة عمل قُدمت للمؤتمر العلمي السنوي الأول عن مستقبل التعليم في مصر بين الجُهود الحكومية والخاصة، ٢٥ ــ ٢٦ يونيو، كلية البنات ــ جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م.

إلى وطنه على أنَّه بيته الكبير الذي يجب الحفاظ عليه وحمايته من جميع الأخطار، والحرص على تحقيق المصلحة العامة، والتصدي لكل ما يُخل باستقرار وأمنه حاضراً ومستقبلاً.(١١)

لعلَّ من أولى الفئات الاجتماعية التي يُعوَّل عليها في تحقيق هذا المسعى فئة الأساتذة في قطاع التربية والتعليم؛ لما تحمله من طاقات وقدرات تسمح بالمشاركة في مختلف مشاريع الدولة التي تطمح إليها والمساهمة الفعالة في كافة مظاهر الحياة الاجتماعية، من خلال إنشاء جيل قادر على المساهمة في تطوير المجتمع الذي ينتمي إليه. (١٢)

ولابد وأن نتفق أن وزارة التربية والتعليم لا تستطيع أن تعمل بمفردها حين تُسند إليها عملية تطوير التعليم لتحقيق أهداف المجتمع، والتي أُشتُقت منه معالم الرؤى والخطط المستقبلية، وخاصةً في ظل التحديات السياسية، والأزمات الاقتصادية، والعولمة، والتكتلات الكبرى التي نمر بها الآن، والتي يعيشها العالم أجمع، وما يلمسه المجتمع من خلل واضطراب يرجع في جانب كبير منه إلى النقص في نمو المشاركة المجتمعية لدى أفراده، بل إن اختلال المشاركة المجتمعية عند الأفراد يعد من أخطر ما يهدد حياة الفرد والمجتمع معًا. (١٣)

---

١١ ـ محمد العجمي: المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٥٨، مج١، ٢٠٠٥، ص٣ـ٩٠

١٢ ـ مصباح الكردي: تأثير المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية بمدينة الرياض، مجلة القراءة والمعرفة، ع٥٩، ٢٠٠٦، ص١٢٥ـ١٨٨.

١٣ ـ علي السيد الشخيبي: "المشاركة المجتمعية في التعليم. الطموح والتحديات" ورقة بحثية قُدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٣ – ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م .

ومن هنا يأتي الدور الكبير الذي ينبغي أن تلعبه التربية في تأصيل الهوية الثقافية العربية والإسلامية لدى أبناء الأمة. وهذا لن يتم إلا من خلال خطة استراتيجية واضحة المعالم تتعاون فيها المؤسسات التربوية والإعلامية والثقافية على المستويين القطري والقومي. وعلى هذا الأساس، جاءت الدراسة الحالية للكشف عن كيفية التخطيط الاستراتيجي لتفعيل المشاركة المجتمعية في المرحلة الابتدائية في ضوء معاييرها الوطنية.

وتعتبر المرحلة الابتدائية من أهم المراحل لغرس المفاهيم والمعارف والقيم، وخاصة المتعلقة بالمشاركة المجتمعية، وذلك لأن ترسيخها في هذه المرحلة، وتنشئة الطفل عليها يجعلها عنصرًا مكوناً في بناء شخصيته٠ والطفل منذ مراحل نموه الأولى يجب أن يتعلم أنه يعيش في مجتمع، وأنه عنصر فيه، ويجب أن يكون صالحًا وقادرًا على تحمل المسؤولية والمشاركة في نموه وتقدمه ورقيه بالجد والعمل والكفاح ويجب أن ينشأ منذ مراحل عمره على الولاء والانتماء وحب الوطن.

وعلى الرغم من السلوكات الإيجابية التي يتضمنها مفهوم المشاركة المجتمعية إلا أنَّ المتأمل للواقع المعاصر يجد أنَّها في كثير من الدول العربية تُعاني من أزمة نتيجة انتشار سلوكات معيقة للتنمية في جميع أبعادها، كما يلاحظ عدم اهتمامها بفئة الأساتذة في المرحلة الابتدائية، بالرغم من أهمية هذه الفئة بالنظر إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها وحجم التأثير الذي تتركه في المحيط المهني أو على التلاميذ أو المجتمع بكامله، وهذا ما دفعنا إلى محاولة تسليط الضوء على هذه الفئة. (١٤)

---

١٤ ـ السابق

هذا إلى جانب أنَّ للأزمة التي تعيشها المشاركة المجتمعية اليوم داخل المجتمعات العربية عوامل ومتغيرات منها ما هو داخلي بحت، كتعثر الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وعدم حل مشكلة البطالة فضلاً عن عدم إيجاد فرص عمل مناسبة، أو التهميش لشريحة الشباب، وإهمال النشء، وانتشار ظاهرة الفساد وغيرها من السلوكات التي تعوق تحقيق سبل العيش الكريم لدى كافة شرائح المجتمع. [١٥]

وقد أدى غياب تفعيل المشاركة المجتمعية إلى إحلال الهويات الفرعية والعرقية، وغياب روح الانتماء عن المجتمع والتنصل منه، الأمر الذي أفرز ظواهر سلبية يمكن ملاحظتها بسهولة، من إهمال الوطن والتخلي عنه، وعدم تحمل المسؤولية، والتواكل، وغيرها من الظواهر السلبية الكثيرة المعروفة الأمر الذي يحول دون تحقيق الدولة لأهدافها المنشودة. وهذا هو بالفعل ما نُريد الكشف عنه من خلال هذا البحث الذي نحاول الوقوف من خلاله على أهمية مفهوم المشاركة المجتمعية في ضوء المعايير الوطنية لطلاب المرحلة الابتدائية والتأكيد على دور المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية نحو هذا الهدف. [١٦]

. وتتمثل الأطراف المعنية بالمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية في:

١. المدرسة، وتشمل: مدير المدرسة، ومجلس الأمناء، والعاملين بالمدرسة.

٢. المجتمع، ويشمل: منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأولياء الأمور، والجهات الحكومية.

---

[١٥] ـ علي الدين هلال: "التحولات العالمية المعاصرة وأثرها على مستقبل التعليم في الوطن العربي" دراسة قدمت إلى الندوة التربوية في الفترة من ١٠ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م، نقابة المهن التعليمية مع اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد المعلمين العرب بمبنى جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٤م .

[١٦] ـ مصطفى مختار الوكيل: المشاركة المجتمعية، ماهيتها وأهدافها، مجلة الثقافة والتنمية، ع٥٩، ٢٠١٢، ص٣٤-٨٦.

. التحديات والمعوقات التي تواجهها المشاركة المجتمعية:

بالرغم من أهمية المشاركة المجتمعية، وإيمان كافة الأطراف المعنية بأهميتها، إلا أننا نجدها تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعوق تفعيلها والاستفادة منها بالشكل الكافي، داخل العملية التعليمية، وهي لا شك معوقات تحول دون قيام المدرسة–ممثَّلة في مجلس الأمناء–بوظيفتها على الوجه الأكمل.

لذا، كان لزاماً على كافة الاطراف دراسة أسباب ومعوقات تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدرسة، والوقوف على كيفية التغلب على مثل هذه التحديات، وماهي الأدوار المختلفة التي يجب على كل طرف ممارستها لتحقيق المشاركة المجتمعية.**وتتلخص في الآتي:**

أ. معوقات ترجع إلى المجتمع نفسه، وتتمثل في:

١. الفهم الخاطئ عن مفهوم المشاركة المجتمعية بسبب قلة الوعي الثقافي بالمجتمع، وعدم الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية.

٢. فقدان الثقة بين المجتمع والمؤسسة التعليمية؛ لعدم وجود خطة أو إطار واضح للمدرسة، أو عدم عرضها على المجتمع.

٣. تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأسر؛ مما يؤدي إلى عدم وجود الوعي، أو عدم وجود الوقت الكافي للمشاركة المجتمعية.

٤. عدم فهم وإدراك بعض أولياء الأمور لمعنى المشاركة المجتمعية.

٥. قصور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المشاركة المجتمعية.

ب . عوامل ترجع للمؤسسة التعليمية نفسها:

١. التعددية والتعارض بين القوانين والنشرات التي تنظم العمل داخل المؤسسة التعليمية.

٢. فقدان الثقة، وانعدام التواصل بين المؤسسة التعليمية والمجتمع؛ نتيجة عدم اقتناع بعض القيادات التعليمية بموضوع المشاركة المجتمعية.

٣. غياب مبدأ اللامركزية في صنع واتخاذ القرار في المستويات المختلفة.

٤. فقدان قنوات ووسائل اتصال بين المدرسة والمجتمع الخارجي.

. كيفية التغلب على المعوقات التي تواجهها المشاركة المجتمعية:

أولاً. دور الأسرة في تفعيل المشاركة المجتمعية:

لا شك تعد الأسرة المعلم الأول الأكثر تأثيرًا في تربية الطفل. وأنها أول من يثير اهتمام الأبناء بقضايا المجتمع والوطن، ويساعدهم على تعلم الواجبات الوطنية من خلال إقدامهم على أعمال هادفة يمارسونها في هذا الإطار بشكل ما من الأشكال الآتية:

١. اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول أهمية المشاركة المجتمعية، وأن يبينوا لهم بالأمثلة والشواهد المقربة إلى عقولهم قيمتها. وأهميتها في تيسير شؤون حياتهم.

٢. تزويد الأطفال بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من تطوير قدراتهم في حماية وخدمة البيئة.

٣. التطوع في مشروع يخدم المجتمع.

٤. إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية والحكومية من خلال التحادث حول القضايا العامة.

٥. تشجيع الأبناء على المشاركة في المشاريع التطوعية والمساعي الحميدة، مثل: تنظيف الأحياء،

وتشجير الساحات العمومية والحفاظ على سلامة البيئة وغير ذلك كثير.

٦. تلقين الأبناء المبادئ الدينية والأخلاق والقيم الإنسانية

٧. تنشئتهم على حب الخير للغير والغيرة على الوطن.

٨. توفير موارد التعلم الوطنية كاقتناء المراجع المتنوعة، والاستعانة بها في تعليم الأطفال من خلال قراءة ما يتعلق بالقضايا السياسية، أو القضايا ذات وجهات نظر أخلاقية ومدنية مختلفة، وغير ذلك مما يؤهل الطفل تدريجيًا للانتماء إلى وطنه، عن طريق ربط مكتسباته الأسرية بالمكنونات المجتمعية لهويته الدينية، والثقافية، والاجتماعية المترابطة بدورها بالوطن. وهو ما ييسر له التكيف مع مسؤولياته الوطنية.

<u>ولدعم تربية المواطنة الصالحة وتعزيزها في نفوس أطفالها وفي سلوكهم، ينبغي للأسرة التركيز على المحاور التالية: ربط الطفل بالمقومات الروحية والمادية للشخصية الوطنية، وتنشئته على التمسك بها ويقيم مجتمعه، والربط بينها وبين هويته الوطنية، وتوعيته بالمخزون الثقافي الوطني.</u>

١. تأصيل حب الوطن والانتماء في نفوس الناشئة في وقت مبكر، عبر تعزيز الشعور بشرف الانتماء للوطن، والعمل من أجل رقيه وتقدمه، والدعوة إلى إعداد النفس للعمل من أجل خدمة الوطن، ودفع الضرر عنه، والحفاظ على مكاسبه، والمشاركة الفاعلة في خطط تنميته الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية.

٢. تعويد الطفل على الطهارة الأخلاقية وصيانة النفس والأهل والوطن من كل الأمراض الاجتماعية والأخلاقية الذميمة، وحثه على التحلي بأخلاقيات المواطن الواعي بأمور دينه ودنياه.

٣. تعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطفل، وبث الوعي فيه بتاريخ وطنه وإنجازاته، وتثقيفه بالأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن.

٤. العمل على إدراك الطفل للمعاني التي يرمز لها "العلم"، والنشيد الوطني.

٥. تهذيب سلوك الطفل وأخلاقه، وتربيته على حب الآخرين والإحسان لهم، وعلى الأخوة بين المواطنين، وحب السعي من أجل قضاء حاجات المواطنين والعمل من أجل متابعة مصالحهم وحل مشاكلهم ما أمكن ذلك، ومن دون مقابل.

٦. تعويد الطفل على حب العمل المشترك، وحب الإنفاق على المحتاجين، وحب التفاهم والتعاون والتكافل والألفة بين كافة المستويات الاقتصادية في الوطن.

٧. نشر حب المناسبات الوطنية الهادفة والمشاركة فيها والتفاعل معها، والمشاركة في نشاطات المؤسسات المدنية وإسهاماتها في خدمة المجتمع بالمشاركة في المناسبات التي تكرس تعاون المجتمع.

٨. تقديم يد العون للفئات المعوزة وذوي الحاجات من المواطنين، وغرس روح المبادرة بالأعمال الخيرية.

٩. أشجع الطلاب على التعاون مع البلدية للمحافظة على بلدهم نظيفة.

وليس من العسير أن تقوم الأسر بمهمتها إذا التزم القائمون عليها سويًا بأداء الدور المطلوب منهم كمواطنين أولاً، وكصانعي أجيال ثانية.

ثانيًا. دور المدرسة في تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال ما يلي:

تعد البيئة المدرسية امتدادًا للبيئة الأسرية في تنشئة الأبناء ومكملة لها، ففيها يستكمل ما شرعت فيه الأسرة، وفيها يتم تعزيز مبادئ السلوك القويم، وربط الفرد بمجتمعه، ورفع شعوره بالولاء والانتماء إليه، وفيها يحصل تعلم النظام وحقوق الفرد وحقوق الآخرين وواجبات الجميع نحو المجتمع.

ونظرًا لما يمر به العالم من تحديات كبيرة فإننا بحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب وطرق تربية الأبناء وتوجيههم الوجهة الصحيحة حتى لا يقعوا فريسة سهلة للغير، وبالتالي تضعف وطنيتهم وتعمل على إلغاء هويتهم، ويتخبطوا بعد ذلك حائرين لا يعرفون كيف يكونوا وطنيين فيعتزوا بوطنيتهم. فتربية أبنائنا التلاميذ أثناء تواجدهم في المدرسة–لا شك–يكون له مردودًا ملموسًا في تنمية حبهم إلى وطنهم، أرضًا وقيادة وشعبًا ليكونوا لبنة صالحة من لبنات المجتمع حيث يعرف كل واحد منهم حدود مسؤولياته تجاه وطنه. [١٧]

. ويمكن للمدرسة أن تُفعّل المشاركة المجتمعية في ضوء المعايير والواجبات الوطنية من خلال الآتي[١٨]

١. تنمية الوعي لدى الأسر الفقيرة بأهمية التعليم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لرعاية أبنائهم.

٢. إرشاد الأسر الغنية لدعم الأيتام والأسر الفقيرة والمؤسسات التعليمية.

٣. تنمية الوعي لدى أولياء الأمور لأبنائهم بأهمية التعليم وضرورة احترام القائمين على العملية التعليمية.

٤. التعاون والمشاركة في مجلس الآباء والأمناء لتحقيق أهداف المدرسة والمجتمع المحلي.

٥. إعداد البرامج المبنية مدرسيًا؛ لأداء خدمة المجتمع كجزء منظم للمنهاج المدني.

---

[١٧]- أحمد كامل الرشيدي: "دور المشاركة الشعبية في حل المشكلات المدرسية – دراسة ميدانية" مجلة كلية التربية بأسوان، كلية التربية – جامعة أسيوط، ع (٢)، ديسمبر ١٩٩٨م .

[١٨]- محمد جاد الرب عطا الله، وعماد محمد عطية: " أنماط التعاون بين المدرسة والأسرة ودورها في حل بعض المشكلات المدرسية بالمرحلة الابتدائية"، مجلة كلية التربية بأسوان – جامعة أسيوط، ع (٨) مارس ١٩٩٣م .

٦. إعداد لقاءات حوارية مع الأطفال، وبين الأطفال أنفسهم، وإفساح المجال للتعبير عما يجول في خاطرهم.

٧. تدريب الطلاب على الحياة الاجتماعية الصحية والمعتدلة مع تحذيرهم من الغلو والتطرف.

٨. إقامة الأنشطة والمسابقات والبرامج الفنية المختلفة الكفيلة بغرس حب الوطن في نفوس المتعلمين.

٥. ربط المتعلمين بالنشاطات الوطنية ونشاطات تمثل الأدوار في جوانب مختلفة من المسؤوليات المدنية.

٩. تعيين الواجبات التي تتطلب مشاركة الطلبة في النشاطات السياسية والاجتماعية خارج الصف الدراسي

١٠. تنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة لخدمة الوطن والمواطن.

١١. تنظيم زيارات ولقاءات يتعرف من خلالها الطلاب على واقع الوطن.

١٢. العمل على تقوية العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي من خلال إشراك التلاميذ في أنشطة ذات طابع اجتماعي مثل المشاركة في الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني مثل حقوق الإنسان أو غيرة وكذا المشاركة في الاحتفالات الوطنية أو النشاط المختلفة. [١٩]

١٣. إعداد دورات تدريبية تساعدهم على الإلمام بمختلف الموضوعات والقضايا المجتمعية، مما يحسن من أدائهم عن القيام بعملهم.

---

[١٩]- سعيد جميل سُليمان ورسمي عبد الملك رستم: مجالس الآباء كصيغة لربط المدرسة بالمجتمع دراسة ميدانية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦م

وعمومًا، تتطلب المشاركة المجتمعية زيادة فاعلية دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة التي تشمل القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح، والأسر والأفراد لتطبيق ضمان الجودة التعليمية، إضافة إلى أن هناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تشكيل وتنمية الوطنية والمواطنة عند الفرد كالأسرة، والمسجد، والمدرسة، ووسائل الإعلام، إلا أن الأسرة والمدرسة تعتبران أهم المؤسسات في إعداد الأطفال، وتربيتهم على الوطنية والمواطنة. [٢٠]

ثالثًا. معلم المرحلة الابتدائية:

إن ما تتطلبه مهنة المعلم من كفايات ومسؤوليات ومهارات واتجاهات وأنماط سلوكية متباينة في التربية؛ من أجل تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء معاييرها الوطنية تجعلنا نتفق على أن للمعلم دورًا كبيرًا وراء هذا التفعيل، وخاصة معلم المرحلة الابتدائية؛ لأنه هو ذلك الشخص الذي تلقى تكوينا وإعدادا أكاديميا وتحصل على مؤهلات علمية وتربوية قصد القيام بعملية التعليم وتلقين التلاميذ المعارف والمهارات، ويقوم بتدريس جميع المواد، أي أنه جزء من المنظومة التعليمية أو التربوية، وهو مساهم فعال في بناء المجتمع، في تربيته للنشء، من خلال الرسالة التربوية التي يحملها ويقدمها لتلاميذه، وهذه الرسالة يجب أن تكون مشبعة بقيم المواطنة كممارسة وليس كمفهوم نظري[٢١]، وهذا لكي نصل بجيل مدرك وواع بالمفاهيم التي تحملها قيمة المشاركة التعاونية في قضايا وشؤون المجتمع، كالشؤون الاجتماعية والدينية والأخلاقية والاقتصادية التي تُحقق حالة الإدماج والتكيف لدى الفرد مع

---

[٢٠]- عبد الراضي حسن المراغي: تطبيق نظام الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي.دار الفكر العربي، ط، ٢٠٠٨، ص٤٦.

[٢١]- علي خليفة الكواري: "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ع (٢٦٤)، فبراير ٢٠٠١ .

مجتمعه ووطنه.[٢٢] لذا فإن المعلم اليوم في حاضرنا هذا ومستقبلنا لا يحمل رسالة واحدة ألا وهي رسالة العلم والمعرفة، بل هو حامل لرسالتين، والثانية هي كيف ننشئ جيلاً قادر على ممارسة مواطنته بشكل فعال وإيجابي، وعليه أن يمارس انتماءه على مرأى من المجتمع وأمام تلاميذه مبرزًا هويته، لذا فإن على المعلم اليوم أن تكون له مسؤوليات مجتمعية مضاعفة نتيجة المركز الذي يحتله من خلال الممارسات اليومية لطلابه، وكان من الطبيعي أن يكون الطالب نتيجة تربوية متميزة نحو هذا الهدف. [٢٣]

وإذا أردنا أن نخدم المجتمع عبر المقررات الدراسية فلا بد من تضمينها في الأهداف السلوكية التي يصوغها المعلم عند إعداد الدروس اليومية للمقررات الدراسية، ويراعي في تنفيذها اختيار الأساليب والطرائق التدريسية المناسبة، وأن تكون عناصر تنمية روح المواطنة والانتماء الوطني مبثوثة في المقررات الدراسية، ولا يخصص لها مادة واحدة، كما هو حاصل الآن، وإن عرض أجزاء من أهداف المواطنة من خلال مادة التربية الوطنية أو الجغرافيا جيد، لكنه لا يكفي في تحقق المواطنة في نفوس النشء، وظهورها بعد ذلك في السلوك، بل لابد من صناعة محيط دراسي واسع تزرع وتترعرع فيه مفاهيم المواطنة وأبعادها المختلفة، حتى تكون إحساسًا وسلوكًا كامنًا في مكونات النشء، و يحس من خلاله بدفء

---

[٢٢]- **عاطف بدر أبو زينة، وأمل مختار قناوي: "الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف – دراسة ميدانية"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية – جامعة المنيا، المجلد (١٧)، ع (٢)، أكتوبر ٢٠٠٢م.**

[٢٣]- **جورجيت جورج: "المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم – بين أصالة الماضي وواقع الحاضر" المؤتمر العلمي السنوي بكلية التربية – جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٢-٣ أكتوبر، ٢٠٠٤م.**

الوطن، ومكانته في المجتمع، ولديه دور يقوم فيه، ورأي يستعان به ويستثمر في صناعة القرار وبناء الوطن.[٢٤]

لذلك يُقتَرح التأكيد على آليات ترتقي بمستوى أداء المعلم، من خلال تنمية مهاراته وقدراته وأسلوبه التعليمي حتى يستطيع استثمار المواقف اليومية في تنمية هذا المعنى لدى الطلاب، ويقتضي ذلك:[٢٥]

١. أهمية العناية بمن يقومون على عملية تدريب الطلاب والعمل على رفع مستواهم وأدائهم بالتدريب، وضرورة تعريفهم بالقضايا التي تهم المجتمع.

٢. ضرورة إعداد المعلم وتدريبه على كيفية بلورة المفاهيم البيئية المجردة بالمقررات الدراسية للطلاب، وربطها بالمشاهد الحياتية المتاحة. [٢٦]

٣. العمل على استثمار البيئة والأماكن بهدف تنمية الاستجابات الوطنية، وضرورة تعريف الناشئة بمؤسسات بلدهم، ومنظماته الحضارية.

٤. الارتقاء بمستوى أداء المعلم، من خلال تنمية مهاراته وقدراته وأسلوبه التعليمي من خلال آليات خاصة ترتقي به؛ حتى يستطيع استثمار المواقف اليومية في تنمية المواطنة لدى الطلاب.

٥. ضرورة تعزيز مفاهيم وأبعاد المواطنة عند المعلم من خلال (خدمة المجتمع – الانتماء – الحرية – المشاركة السياسية...) في صورة سلوك بمكنه أن يدرب عليها التلاميذ في

---

[٢٤]- سيد أحمد عثمان: "المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة "– دراسة نفسية تربوية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م

[٢٥]- محمد علي نصر: "إعداد المعلم وتدريبة بين العولمة والهوية القومية"، من أوراق المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ٢٠ – ٢٢ يوليو ١٩٩٩م، القاهرة .

[٢٦]- ادل السيد الجندي: "مدى حاجة كليات إعداد المعلم في مصر إلى الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة"، مجلة التربية والتنمية، السنة (٨)، ع (٢٠)، مايو ٢٠٠٠م

الأنشطة الصفية واللاصفية. وكذلك على المعلم أن يقوم بترسيخ مفهوم التعاون مع الآخرين، والقيام بالعمل الخيري التطوعي والخدمي، لإعداد طلاب أكثر فعالية في الحياة العامة.

٦. حث الناشئة على الاشتراك في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في المجتمع المحلي.

٧. ويتطلب من المعلم أن يغرس قيمة حب الوطن، وأن يقوم بتوعية الطلاب بضرورة المحافظة على مرافق الوطن ومكتسباته، كموارد المياه والطرقات والمباني، والأشجار والمدارس والمصانع والمزارع وغير ذلك، وينهاهم كذلك عن الفوضى، وجميع أشكال التخريب والفساد، وما ينجم عن ذلك من أضرار للمجتمع والأفراد.

٨. وعلى المعلم-أيضًا-أن يطبق المناهج الدراسية عمليًا؛ لكي يساعد على تنمية روح المواطنة من خلال الجانب العملي لدى الطلاب في جميع المواد، وخصوصًا في مواد الاجتماعيات والوطنية، كأن يُؤخذ الطلاب إلى الأماكن التي توجد بها هذه الدروس، متجسمة بشواهد وأعيان، يقف عندها معلمًا وباعثًا الانتماء لهذا الوطن.

٩. كذلك ضرورة أن يمتلك المعلم القدرة على الأسلوب العلمي المنطقي في تثبيت المعاني الوطنية، والاعتزاز بولاة أمره وبنظامه، والوفاء بحقوقه، والدفاع عنه بكل غال ونفيس، ومواجهة مشكلات وقضايا المجتمع، والتماس الحلول الإيجابية لها، مع غرس فضيلة التعاون والشراكة في البذل والعطاء. [٢٧]

---

[٢٧]- **شبل بدران: "التعليم وتحدي الثورة المعرفية"، ورقة عمل قُدمت إلى المؤتمر العلمي السابع، جودة التعليم في المدرسة المصرية، التحديات، المعايير، الفرص، كلية التربية – جامعة طنطا، ٢٨ – ٢٩ إبريل، ٢٠٠٢م .**

١٠. وبصفة عامة يجب على المعلم تغيير الوضع الراهن للتربية؛ من أجل تفعيل المشاركة المجتمعية، من خلال تغيير طرق التدريس الحالية بطرائق تدريس قائمة على المشاركة في تكوين المعرفة وتشكيلها واكتشافها.

١١. وأي معلم مهما كان تخصصه، لا شك له دور في التربية الوطنية للنشء، فإذا ما وعى المعلمون أهداف التربية الوطنية جيدًا، فإنه بإمكانهم العمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال دروس المواد الدراسية التي يقومون بتدريسها

١٢. وعلى المعلم أن يهتم بتطوير أربعة جوانب تُعزز الانتماء الوطني لدى الطالب، وهي: المعرفة، والقيم، والميول، والاتجاهات الوجدانية، والمهارات، والمشاركة الاجتماعية، وذلك من خلال المقرر الدراسي.

رابعًا. الأنشطة ودورها في تفعيل المشاركة المجتمعية:

إن الأنشطة والممارسات الطلابية المختلفة يمكن أن تسهم في ترجمة مفاهيم المواطنة المجردة إلى سلوك ومنهج حياتي يتعايش معه الطالب في وقائع حياته اليومية، فإذا وفّقنا في هذا الأمر سيترجم مفهوم المواطنة سلوكاً عملي بدلاً من كونه مجموعة معارف تُحشى فيها أذهان الطلاب، ولقد لوحظ افتقار الأنشطة الطلابية إلى آليات تنمية مشاعر الانتماء، ويرجع ذلك إلى قصور تفاعل التكوينات الطلابية مع المجتمع والبيئة المحيطة، وقصور قدرة القائمين على الحياة الطلابية في استجلاء المتغيرات المحلية والعالمية، ومحاولة تعريف الطلاب بها، وتشجيع تعامله معها بفكر مبتكر وقادر على التنقيح والتواصل بدلا من الرفض والانزواء.

لذا يُقترح وسائل لتنمية روح المواطنة من خلال الأنشطة الطلابية التالية:

١. توعية الناشئة بضرورة المحافظة على مرافق الوطن العامة، كالثروة المائية، والطرقات، والمنشآت العامة، ومؤسسات الدولة، باعتبارها ملك للجميع، وثروة وطن.

٢. تشجيع الناشئة على الاشتراك في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في المجتمع المحلي

٣. دمج الطلاب في مجتمعهم عن طريق زيارات ميدانية منسقة للدوائر الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وإيضاح أن الطالب جزء من هذا المجتمع الكبير له ما له من واجبات، وعليه ما عليه من حقوق.

٤. الاهتمام بالممارسات الفعلية لبعض الأعمال الوطنية، . كالاحتفاء بالمناسبات الوطنية وفي مقدمتها اليوم الوطني بشكل يشعر الشباب بقيمتها ودلالاتها، المشاركة في وتنظيف الشواطئ. وغيرها

٥. أن يقيم المسابقات ذات الجوائز المادية والمعنوية لتشجيع الطلاب على كتابة الموضوعات والقصص التي تؤكد على حب الوطن والتضحية من أجله بكل غالٍ ونفيس.

٦. عقد ندوات واجتماعات مدرسية، يتم فيها دعوة كبار مسؤولي البيئة من أجل مشاركة الطلاب فيما قدموه لخدمة البيئة.

خامسًا. دور الإعلام في تفعيل المشاركة المجتمعية:

١. تركيز الإعلام على توعية المجتمع بأهمية المشاركة الفعالة في تطوير التعليم بدلاً من تركيزه على الوجه المسيء للعملية التعليمية.

٢. على الإعلام أن يقوم بدعم المعلم ماديًا ومعنويًا، ووضعه في مكانه الصحيح، وبيان دوره في توجيه المجتمع؛ ليتمكن من القيام بدوره بدلاً من اصطياد الأخطاء، واصطياد النماذج السيئة من المعلمين.

٣. عمل قنوات وبرامج ومسلسلات وأفلام ومسرحيات؛ لخدمة الأهداف التعليمية بالتعاون مع الوزارة.

٤. وضع حلول لمشكلات التعليم بواقعية وشفافية.

٥. تقديم الدعم الكامل للقنوات التعليمية، والمراكز الاستكشافية، ومراكز التطوير والتكنولوجيا بوزارة التربية والتعليم.

كيفية التخطيط الاستراتيجي لتفعيل المشاركة المجتمعية وفقًا للمعايير القومية:

أولاً. دراسة احتياجات المجتمع من قبل المدرسة ووضع خطط المشاركة المجتمعية بناء على ذلك وتقويمها كالآتي:

١. يتم عمل دراسات ومسح لاحتياجات المجتمع المحلي وتحديد المجالات التي يمكن للمدرسة الإسهام فيها

٢. تقوم المدرسة بحصر الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية العاملة في المجال وبحث احتياجاتها

٣. يتم حصر الشركات الخاصة، ورجال الأعمال، وقادة الرأي الذين يمكن الاستفادة منهم في أنشطة المشاركة المجتمعية.

٤. تشجع المدرسة المدرسين، والأخصائيين، والتلاميذ على إجراء البحوث عن احتياجات البيئة المحلية .

٥. تفعيل وسن القوانين التي تسهل التعاون المشترك بين مؤسسات المجتمع.

٦. توفير الآلية التي تحقق تيسير المشاركة المجتمعية عن طريق تسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد.

٧. تطبيق نظام اللامركزية في اتخاذ القرارات لدى المؤسسات التعليمية.

٨. أن تضع وزارة التربية والتعليم خطة لتفعيل وسائل الاتصال بين مؤسسات المجتمع.

ثانيًا. مشاركة المدرسة في تنفيذ بعض البرامج والمشروعات الاجتماعية في المجتمع المحلي:

١. تقوم المدرسة بعمل مشروعات محو الأمية التي يشارك فيها المدرسون، والتلاميذ، وأولياء الأمور

٢. تشارك المدرسة في أنشطة ومهرجانات القراءة للجميع.

٣. تشارك المدرسة في برامج حماية البيئة والنظافة والتشجير من خلال أنشطة التربية السكانية والكشافة وغيرها.

٤. تشجع المدرسة التلاميذ على التعرف على أنشطة المنظمات والجمعيات الأخرى في المجتمع والمشاركة في المعارض والمناسبات المختلفة التي تقيمها تلك الجمعيات.

٥. تقوم المدرسة بتنفيذ برامج تدوير المخلفات

٦. تتصل المدرسة بالجمعيات والمؤسسات العاملة في المجتمع وتساعدها في أداء رسالتها، مثل زيارة المستشفيات والتبرع بالدم، والمساهمة في رعاية المسنين، وما إلى ذلك. [٢٨]

ثالثًا. استخدام مباني وموارد المدرسة في تقديم بعض الخدمات والأنشطة الاجتماعية:

١. تفتح المدرسة أبوابها للتلاميذ، وأسرهم، وللمجتمع المحلي لممارسة الأنشطة خلال الاجازات وبعد انتهاء الدراسة.

٢. تفتح المدرسة مختبرات الحاسب لتعليم الكومبيوتر وتنشئ نادياً للإنترنت يكون متاحاً لاستخدام الجمهور.

---

[٢٨] ـ مركز التدريب التربوي: المدرسة وحدة أساسية للتطوير التربوي والاجتماعي، رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم، الأردن، ع٣٥، مج٤، ١٩٩٤، ص ٢١-٢٨.

٣. تفتح مكتبة المدرسة أبوابها للجمهور، وتضع نظاماً يسمح بالقراءة في المكتبة أو الاستعارة الخارجية.

٤. يستَخدم مسرح المدرسة للمحاضرات العامة، والأنشطة الثقافية، والترفيهية الأهلية.

٥. تستخدم ملاعب المدرسة للتدريب الرياضي، وتعليم الألعاب المختلفة لشباب المنطقة.

٦. تقوم المدرسة بفتح "فصول محو أمية "لأولياء الأمور وأفراد المجتمع.

٧. تقوم المدرسة بتنظيم برامج للتربية الوالدية.

رابعًا. استخدام المدرسة للموارد المتاحة في المجتمع لتنفيذ برامجها التربوية:

١. تنظم المدرسة رحلات ميدانية للمصانع والمؤسسات لدعم الخطة الدراسية حسب طبيعة المقرر الدراسي.

٢. تستدعي المدرسة الأطباء وموظفي الخدمات العامة لإلقاء محاضرات في المدرسة للتوعية في مجال البيئة والصحة العامة، والمرافق، والأمن.

٣. تقوم منظمات الإغاثة والإنقاذ بإلقاء محاضرات للتلاميذ عن الإسعافات الأولية، وإجراءات الطوارئ، والإنقاذ.

٤. يزور ممثلون من مجلس المدينة والمجلس الشعبي فصول المدرسة لتنمية الوعي المدني والسياسي لدى التلاميذ.

٥. يجري التلاميذ مقابلات واستطلاعات رأي ضمن الأنشطة التربوية التي تخدم الدراسة في المقررات المختلفة.

٦. يتبرع الأهالي أو المؤسسات بمبان أو ساحات لممارسة الأنشطة التربوية، أو الثقافية، أو الرياضية

٧. تنفذ المدرسة مشروعات المدرسة المنتجة بالتعاون مع المجتمع المحلي ودعمه.

خامسًا. تقديم المجتمع المحلي والشركات ورجال الأعمال للدعم المادي للمؤسسة التعليمية والمدارس:

١. يسعى الأفراد، والشركات، ورجال الأعمال بالتبرع لبناء مدارس نموذجية.
٢. يقدم الأفراد، والشركات، ورجال الأعمال أجهزة ومعدات للمدارس.
٣. يقدم الأفراد، والشركات، ورجال الأعمال تبرعات مالية أو عينية لتمويل بعض الأنشطة، والحفلات، والمناسبات التي تحتفل بها المدرسة.
٤. يمول الأفراد، والشركات، ورجال الأعمال الأنشطة الخارجية التي تقوم بها المدرسة مثل المسابقات، الخ · .
٥. تجمع المدرسة التبرعات.

سادسًا. تبني المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع التواصل مع جميع العاملين فيها وتضمن استمراره:

١. تتوافر وسيلة اتصال (ورقية أو إلكترونية) بكل العاملين تنقل إليهم المعلومات التي يحتاجون إليها دورياً لمعرفة ما يدور في المؤسسة وتمكنهم من أداء أعمالهم.
٢. توضع برامج لتشجيع مقترحات العاملين ومبادراتهم يسمح لهم بالمشاركة وينقل مقترحاتهم إلى الإدارة والزملاء.
٣. يوضع نظام اتصال ييسر للعاملين الاتصال ببعضهم البعض) بريد إلكتروني . دليل أسماء وتليفونات.الخ).
٤. وضع نظام للتعرف على مجهودات وإنجازات العاملين.
٥. تُعقَد لقاءات مستمرة مع الرؤساء، وجلسات استماع مع العاملين تناقَش فيها المشاكل بصراحة.
٦. تُعقَد ندوات تأهيل وتعريف للعاملين برؤية المدرسة التعليمية، وثقافتها، وأهدافها، وخططها المستقبلية.
٧. تتاح الفرصة للعاملين لتقويم المؤسسة بشكل دوري رسمي أو غير رسمي على الأقل مرة سنويًا.

سابعًا. مشاركة أولياء الأمور في صنع القرار التربوي، وإسهامهم بشكل فعال في رسم رؤية المدرسة المستقبلية، وتنفيذ برامجها المختلفة:

١. يتكون مجلس أمناء نشط للمدرسة يشارك فيه أولياء الأمور(بالتعيين /بالانتخاب) ولهم حق التصويت على قرارات المجلس.

٢. يجتمع مجلس المعلمين والآباء بشكل دوري وتُعرض عليهم خطة تحسين للمدرسة والقضايا التربوية المختلفة.

٣. يدرس مجلس الإدارة ومجلس المعلمين والآباء نتائج تقويم الأداء المدرسي، ويناقشون المشكلات، ويقترحون الحلول وإقرارها.

٤. يشارك أولياء الأمور كأعضاء في اللجان التي يتم تشكيلها على مستوى المحافظة /الإدارة التعليمية لحل المشكلات التي تواجه المدارس.

٥. يقترح مجلس الأمناء (المعلمون والآباء)، ويقر توزيع الموازنة المالية للمدرسة، وتحديد أوجه الصرف.

ثامنًا. تعبير أولياء الأمور عن آرائهم في الخدمة التعليمية المقدمة لأبنائهم:

١. تستخدم المدرسة وسائل وأساليب مختلفة لاستطلاع آراء أولياء الأمور في الخدمات المقدمة للتلاميذ.

٢. تُتاح الفرص لأولياء الأمور لإبداء آرائهم عن مستوى أداء المعلمين في اللقاءات الدورية.

٣. يوضع نظام لجمع وتحليل تعليقات وملاحظات أولياء الأمور على تقارير الإنجاز الدورية وتقارير الدرجات.

٤. يشارك أولياء الأمور في الأنشطة ويطلَب منهم تقويمها وتحديد مدى فائدتها لأبنائهم.

٥. يقرر أولياء الأمور مدى أداء المدرسة للمهمة المنوط بها من خلال إنجازاتها.

٦. يوضع نظام لتناول شكاوى أولياء الأمور ودراستها للاستفادة منها في تحسين الأداء.

٧. يدافع أولياء الأمور عن نظام التعليم وعن أداء المدرسة.

تاسعًا. الإعلام الكافي لأولياء الأمور بالعمليات التربوية والتعليمية التي تتم في المدرسة:

١. يتضمن دليل المدرسة شرحاً لأولياء الأمور للطرق التي يمكنهم اتخاذها للعمل من أجل تحسين تعليم أبنائهم.

٢. ينشأ موقع للمدرسة على الإنترنت لتزويد المجتمع بمعلومات عن المدرسة.

٣. ترسل المدرسة بشكل دوري نشرات إخبارية ومذكرات للأسر بشأن إنجازات المدرسة

٤. يرسل المدرسون تقارير عن أداء التلاميذ وتحصيلهم الأكاديمي إلى أولياء أمورهم بشكل دوري وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٥. يتم الاطلاع على كراسة الاتصال بين الأسرة والمدرسة بشكل دوري

٦. تعقد المدرسة لقاءات دورية لمناقشة القضايا التي تهم الأسر يدعى إليها أفراد المجتمع

٧. يتصل المدرسون بأولياء الأمور عند الضرورة.

٨. تخطر المدرسة أولياء الأمور وتدعوهم للمشاركة في أنشطتها بالوسائل المختلفة.

عاشرًا. تبني المؤسسة التعليمية استراتيجيات وإجراءات تشجع وتضمن التواصل مع وسائل الإعلام مما يحقق الشفافية عن أدائها:

١. يتوافر للمدرسة سجلات كاملة عن وسائل الإعلام ورجاله وكيفية الاتصال بهم، حينما يلزم ذلك.

٢. تزود المدرسة وسائل الإعلام بالمعلومات الدقيقة عن التعليم.

٣. تستجيب المدرسة لاستفسارات وسائل الإعلام وتزودها بالوثائق والبيانات الكافية.

٤. تخطر المدرسة الصحافة ووسائل الإعلام فوراً بأي أخبار أو معلومات عن أي موقف يستحق الإعلام عنه.

٥. يقوم مدير التعليم ومساعدوه بعقد اجتماعات دورية مع هيئات تحرير وسائل الإعلام لإحاطتهم علماً بوضع المؤسسة وتزودهم بتقارير ومعلومات عن الأمور المتوقع إثارتها التي قد تمثل قضايا رأي عام في المستقبل القريب.

٦. تنفذ المدرسة بالتعاون مع مؤسسات الإعلام برامج مناسبة لتدريب العاملين فيها على كيفية التخاطب مع الرأي العام.

٧. تصدر المدرسة نشرة إعلامية دورية عن أنشطتها وإنجازاتها ومساهماتها في المجتمع.

حادي عشر: دور مؤسسات المجتمع المحلي:

١. المشاركة في توعية المجتمع بأهمية المشاركة في دعم وتطوير التعليم.

٢. مساعدة المؤسسات الأهلية وغير الربحية في تقديم برامج مجانية أو باشتراكات رمزية لدعم كل من المعلم والمتعلم والقيادات التعليمية.

٣. تقوم لنقابات والنوادي الاجتماعية بإعداد ندوات ومؤتمرات لتقديم الدعم والمقترحات للمشاركة في حل مشكلات التعليم.

٤. أن توفر المصانع والشركات فرص حقيقية لتدريب الطلاب.

٥. أن تدعم المصانع والشركات المحلية الأنشطة الثقافية والرياضية للمدارس.

٦. المساعدة في إنتاج وتوفير الوسائل التعليمية والبرامج التعليمية وأدوات الأنشطة التعليمية.

ومن الممكن أن تكون صور التعاون بين الهيئات التعليمية والوزارات الحكومية كالآتي:

١. تقوم وزارة البيئة بـ (التوعية البيئية، وتهيئة البيئة المحلية، وتحقيق المعايير البيئية للمدرسة والبيئة المحيطة).

٢. تقوم وزارة الصحة بـ (التوعية الصحية، والتغذية، ومواجهة الأزمات والكوارث، والإسعافات الأولية، ودعم الوحدات الطبية بالمدارس).

٣. وزارة الزراعة في مجال (تدريب المعلم المختص، وتشجير وتزيين المؤسسات التعليمية، ومساعدة المدارس في تقديم المنتجات الزراعية).

٤. وتقوم وزارة الصناعة بـ (تدريب المعلم المختص، وتدريب المتعلم، ورعاية الموهوبين، وتوفير الوسائل والأدوات التعليمية، وإنتاج وتوفير المستلزمات الدراسية والمدرسية بأسعار مخفضة، ومساعدة المدارس في إنتاج الصناعات الصغيرة واليدوية).

٥. وتقوم وزارة التعليم العالي بـ (تدريب المعلمين، والأنشطة الطلابية: الثقافية والفنية، وتقديم الدعم للمكتبة المدرسية والتدريب العملي – في مجال البحث العلمي

٦. وتقوم وزارة الشباب والرياضة بـ (الأنشطة الرياضية، والرحلات، والكشافة).

وقد أثبتت التجربة أن نظم التعليم في جميع الدول تحتاج إلى دعم ومساندة دائمة من المجتمع المدني، ووجوب المشاركة المجتمعية الفعالة من قبل المربين وأولياء الأمور وكافة المعنيين بالعملية التعليمية على صعيد المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة سواء كانوا أفرادًا أو منظمات، أو مؤسسات مدنية، وأجهزة الإعلام المهتمة بالتعليم بالإضافة إلى باقي فئات المجتمع. [٢٩] حتى نحقق الأهداف القومية للتعليم وندعم جودته، من خلال تجويد السياق

---

[٢٩]- حسن حسين البيلاوي: الإصلاح التربوي في العالم الثالث(قضايا تربوية)، عالم الكتب، القاهرة٢٠٠٤ص ٥٢٢

المدرسي، والمناخ، والإدارة، والتعليم. وهذا لا شك يتطلب الكيفية التي يمكن من خلالها تنظيم مشاركة الجهود المجتمعية بما يضمن نجاح العملية التعليمية ومواكبتها في ذات الوقت للتطورات العالمية المعاصرة. (٣٠)

وعلى الرغم من الاهتمامات الرسمية من قبل الدولة بأطفال المرحلة الابتدائية سواء بإصدار التشريعات، أو بإنشاء العديد من المدارس الرسمية أو الخاصة، إلا أنه مازالت هناك مدارس في حاجة إلى رؤية مستقبلية؛ حتى تستطيع أن تسهم في تنشئة أجيال قادرة على المشاركة في التنمية المجتمعية في الوطن العربي، وبالتالي إيجاد مستقبل أفضل للمجتمع.

من هذا المنطلق، أصبحت المدارس الابتدائية أحوج ما تكون إلى الارتقاء بأدائها، وتحسين جودتها؛ لمواجهة التحديات التي تفرزها التطورات المحلية والعالمية، حيث يعتبر مدخل الجودة من أبرز المداخل المبتكرة غير التقليدية التي تم تبنيها في العديد من الدول المتقدمة، باعتباره الأنسب لتطوير التعليم بطلاب المرحلة الابتدائية.

أما علي الصعيد العالمي، فقد لاقت المرحلة الابتدائية اهتمامًا كبيرًا من قبل الهيئات والمؤسسات والأفراد، وتعد المشاركة المجتمعية أحد أهم الانعكاسات الحقيقية لهذا الاهتمام، حيث تسعي هذه الدول إلى تدعيم مشاركة مواطنيها في دعم مجال معين، فهي لا تكتفي بإعلانات الصحف أو التليفزيون، وإنما تدعو المواطنين كافة للمشاركة في الحدث، **وأبرز مثال علي ذلك تجربة ألمانيا**، حينما خصصت شهرًا كاملاً لنشر ثقافة التسامح والسلام بين المواطنين ؛تلبية لأهداف الأمم المتحدة، بتخصيص عام ٢٠٠٨عام للتسامح والسلام

٣٠- أحمد كامل الرشيدي: "دور المشاركة الشعبية في حل المشكلات المدرسية – دراسة ميدانية" مجلة كلية التربية بأسوان، كلية التربية – جامعة أسيوط، ع (٢)، ديسمبر ١٩٩٨م .

العالمي، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المبادرات لرجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني التي دعمت هذه الدعوة في المؤسسات التعليمية[٣١].

وقد استعان عدد من الدول بمبدأ المشاركة المجتمعية في الإصلاح التعليمي لديها باعتبارها واحدة من التحديات الرئيسة في إدارة العملية التعليمية والتخطيط لها، **ففي الهند** تم إطلاق برنامج تعليمي يخترق التعليم في مرحلة الطفولة إلى القري الريفية الفقيرة، ويجند مشاركة المجتمع في عملية التطوير لمرحلة الطفولة، **وفي راجستان** أطلقت مبادرة لإحياء العملية التعليمية في الأجزاء الريفية والنائية، بمشاركة المجتمع المحلي ورجال الأعمال، **وفي نيبال** تم تكوين لجان إدارة مدرسية بمشاركة المجتمع المحلي لإدارة المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة.[٣٢]

كما تنص العديد من التشريعات العالمية علي ضرورة اشتراك أولياء الأمور فيما يقدم لأطفالهم من خبرات، فعلي سبيل المثال **تنص توجيهات {Sure Star–Ss,٢٠٠٠ }** **{بـ إنجلترا** علي ضرورة اشتراك الأسر في اختيار الخبرات التعليمية وتنفيذها، كذلك في **الولايات المتحدة الأمريكية** وجد مشروع**{Perry Preschool Scope}** أن اشتراك أولياء الأمور بدرجة فعالة في أنشطة وبرامج الطفولة كان أحد الأسباب الرئيسة لنجاح التعليم في المرحلة وتحقيق أهدافها[٣٣].

كما تؤكد المواثيق الدولية وعلي رأسها ما أبرزه مؤتمر **(جومتين بتايلاند**،١٩٩٠)، والذي أسفر عنه مبادرة اليونسكو للتعليم للجميع، وإطار عمل **(داكار** ٢٠٠٠)، بالإضافة إلى

---

[٣١]- مني محمد علي جاد: مناهج رياض الأطفال، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط٨، ٢٠١١، ص٦٣٥.

[٣٢]- السابق.

[٣٣]- طارق حسن عبد الحليم: تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٠١.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، والتي أقرت جميعها وجوب توفير الحكومات في الدول المختلفة برامج رعاية تربوية لأطفال ما قبل المدرسة بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ووضع أطر عمل لتحقيق ذلك [٣٤].

وعلى الرغم من وجود هذه المواثيق والاتفاقات إلا أن الحكومات لا تستطيع وحدها مهما بلغت درجة تقدمها الوفاء بتحقيقها، لذلك فقد تصاعدت مظاهر الاهتمام بمشاركة المجتمع من جانب الهيئات والمنظمات الدولية، والإقليمية، والمحلية؛ لتطبيق اللامركزية، ولتخفيف بعض الأعباء التي تتحملها الدولة، واستنادًا إلى كل ما أقرته المواثيق والاتفاقيات الدولية نجد أنه على المستوى المحلي في مصر ما يؤكد ذلك، فقد جاءت الخطة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ – ٢٠١٥/ ٢٠١٦) مؤكدة علي رغبة الحكومة المصرية في الاهتمام بالمرحلة الابتدائية، واضعة تصور لكيفية تنمية الرعاية التربوية لهم [٣٥].

ومن هنا فنحن بحاجة إلى وجود وعي مجتمعي بأهمية هذه المرحلة من قبل أولياء الأمور والمجتمع المدني، الأمر الذي يتطلب ضرورة تفعيل دور المشاركة المجتمعية بتشجيع مشاركة المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات ورجال الأعمال علي زيادة جهودهم في تطوير العمل بها، ووضع آليات محددة تسير وراءها الأهداف الساعية إلى تفعيل دور المجتمع المدني.

---

[٣٤]- اليونسكو: التنسيق الدولي في مجال التعليم للجميع ٢٠٠٠، ص١٣.

[٣٥]- وزارة التربية والتعليم – الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم، ٢٠٠٧، ص٢٤١.

Http://Knowledge.Moe.Gov/Eg,٢٠١١،٤,At٦/٢/٢٠١١

Http://Knowledge.Moe.Gov/Eg,٢٠١١،٤,At٦/٢/٢٠١١

وختامًا، يمكن القول بأنه لا يمكن أن تنجح المشاركة المجتمعية في أداء مهامها على الوجه الأكمل إلا بوجود تعاون وثيق بين الأسرة والمدرسة، وهذا لا شك يتطلب التنسيق والتكامل مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة التربوية التي يتعرض لها المواطن كـ: وسائل الإعلام، والصحف، والمجلات، ووسائل الترفيه، والتفاعل مع الآخرين، فالبيئة والمجتمع اليوم معلم أساسي يزاحم المدرسة، وبالتالي فإن أي تعلم أو خبرة يحصل عليها الطفل من المدرسة لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم يكن هناك تفاعل وتعاون وتنسيق بين الأسرة والمدرسة والمجتمع؛ بهدف تعزيز وتأكيد الخبرات المكتسبة، ومنها الوطنية والمواطنة ٠

وتلك كانت خطة تفعيل استراتيجية المشاركة المجتمعية لطلاب المرحلة الابتدائية في ضوء المعايير القومية لتكون نقطة انطلاقة حقيقية لبلورة استراتيجية الاهتمام بالمرحلة الابتدائية، وبداية التفكير الجاد إزاء المعوقات والتحديات التي تواجه هذا الهدف، ومحاولة لتفعيل النظام الاجتماعي وتوجهاته، من خلال تعاونه ودعمه للنظام التربوي والتعليمي، وما ينعكس بشكل مباشر على التعليم المدرسي من إدارته خلال نظامه، ومعلميه، في ظل توحد وانسجام ثقافي لا ينفصل عن الخصوصية الثقافية والمرجعية القيمية للمجتمع العربي المسلم.

المراجع

[١]. أحمد كامل الرشيدي: "دور المشاركة الشعبية في حل المشكلات المدرسية – دراسة ميدانية" مجلة كلية التربية بأسوان، كلية التربية – جامعة أسيوط، ع (٢)، ديسمبر ١٩٩٨م .

٢. الفاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي دار عالم الكتب، ط١، ١٩٧٨.

٣. إيمان القفاص: المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم، ورقة عمل، مؤتمر التعليم ضمير الوطن، جمعية المرأة والمجتمع، ديسمبر ٢٠٠٣القاهرة.

٤. اليونسكو: التنسيق الدولي في مجال التعليم للجميع ٢٠٠٠.

٥. جورجيت جورج: "المشاركة المجتمعية مطلب أساسي لمواجهة بعض قضايا التعليم – بين أصالة الماضي وواقع الحاضر" المؤتمر العلمي السنوي بكلية التربية – جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٢-٣ أكتوبر، ٢٠٠٤م.

٦. حسن حسين البيلاوي: ١. الإصلاح التربوي في العالم الثالث (قضايا تربوية) عالم الكتب، القاهرة٢٠٠٤

٢. معايير جودة العمليات التعليمية وسُبل التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية، القاهرة وزارة التربية والتعليم، مطبعة الوزارة، ٢٠٠٣م.

٧. سيد أحمد عثمان: "المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة "– دراسة نفسية تربوية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م.

٨. سعيد جميل سُليمان ورسمي عبد الملك رستم: مجالس الآباء كصيغة لربط المدرسة بالمجتمع دراسة ميدانية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦م.

٩. شبل بدران: "التعليم وتحدي الثورة المعرفية"، ورقة عمل قُدمت إلى المؤتمر العلمي السابع، جودة التعليم في المدرسة المصرية، التحديات، المعايير، الفرص، كلية التربية – جامعة طنطا، ٢٨ – ٢٩ إبريل، ٢٠٠٢م .

١٠. طارق حسن عبد الحليم: تطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١١. عادل السيد الجندي: "مدى حاجة كليات إعداد المعلم في مصر إلى الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة"، مجلة التربية والتنمية، السنة (٨)، ع (٢٠)، مايو ٢٠٠٠م.

١٢. عاطف بدر أبو زينة، وأمل مختار قناوي: "الدور التربوي للجمعيات الأهلية بمحافظة بني سويف – دراسة ميدانية"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية – جامعة المنيا، المجلد (١٧)، ع (٢)، أكتوبر ٢٠٠٢م.

١٣. عبد الراضي حسن المراغي: تطبيق نظام الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي.دار الفكر العربي، ط، ٢٠٠٨.

١٤. عبد الهادي الجوهري: " المشاركة الشعبية والتنمية الاجتماعية "، المجلة الاجتماعية القومية، ع (١)، م (١٥)، يناير ١٩٧٨م.

١٥. عايدة أبو عريب: "المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في الدول النامية "، ورقة عمل قُدمت للمؤتمر العلمي السنوي الأول عن مستقبل التعليم في مصر بين الجُهود الحكومية والخاصة، ٢٥ – ٢٦ يونيو، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٢م.

١٦. علي خليفة الكواري: "مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ع (٢٦٤)، فبراير ٢٠٠١ .

١٧. علي الدين هلال: "التحولات العالمية المعاصرة وأثرها على مستقبل التعليم في الوطن العربي" دراسة قدمت إلى الندوة التربوية في الفترة من ١٠ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٤م، نقابة المهن التعليمية مع اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد المعلمين العرب بمبنى جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٤م .

١٨. علي السيد الشخيبي: "المشاركة المجتمعية في التعليم. الطموح والتحديات" ورقة بحثية قُدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر ٣ – ٣ أكتوبر ٢٠٠٤م .

١٩. محمد العجمي: المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٥٨، مج١، ٢٠٠٥.

٢٠. محمد *عاطف غيث*: *قاموس علم الاجتماع*، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٦.

٢١. محمد علي نصر: "إعداد المعلم وتدريبة بين العولمة والهوية القومية"، من أوراق المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ٢٠ – ٢٢ يوليو ١٩٩٩م، القاهرة

٢٢. محمد عويس: دليل تنظيم وإدارة مشروعات خدمة وتنمية المجتمع، القاهرة، الأمانة العامة للمنظمة الكشفية العربية، المختبر الكشفي التربوي، ١٩٩٦.

٢٣. مركز التدريب التربوي: المدرسة وحدة أساسية للتطوير التربوي والاجتماعي، رسالة المعلم، وزارة التربية والتعليم، الأردن، ع٣٥، مج٤، ١٩٩٤.

٢٤. مصباح الكردي: تأثير المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية بمدينة الرياض، مجلة القراءة والمعرفة، ع٥٩، ٢٠٠٦.

٢٥. مصطفى مختار الوكيل: المشاركة المجتمعية، ماهيتها وأهدافها، مجلة الثقافة والتنمية، ع٥٩، ٢٠١٢.

٢٦. مني محمد علي جاد: مناهج رياض الأطفال، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط٨، ٢٠١١.

٢٧. وزارة التربية والتعليم – الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم، ٢٠٠٧.

Http://Knowledge.Moe.Gov/Eg,٢٠١١،٤,At٦/٢/٢٠١١

Http://Knowledge.Moe.Gov/Eg,٢٠١١،٤,At٦/٢/٢٠١١

٢٨. هدى بدران: تنظيم المجتمع، مطبعة المليجي / الجبزة، ١٩٦٩.